أثر الثقافة المحلية على علاقات السلطة في الأسرة الليبية

أ. مصطفى صالح الجيلاني الأزرق(*)

مقدمة

يشكل نمط التفاعل القائم بين الأفراد في الأسرة عنصرًا مهمًا من عناصر تركيبها البنائي والوظيفي، وتعكس درجة علاقات السلطة الاجتماعية بين أفرادها نوع الثقافة، ونمط الحياة وأسلوبها المتبع بين الأفراد، ويتأثر كل ذلك بحجم الأسرة ونوع القيم، والعادات، والتقاليد التي تمارس داخلها، وبدرجة التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي الذي تمر به الأسرة عبر مسيرة حياتها، وتتحدد مكانة الفرد في الأسرة ضمن المركز الاجتماعي والاقتصادي الذي يشغله ويمنحه الدور الذي يجب أن يلعبه في نطاق الأسرة، وتستند السلطة والمسؤولية على المكانة والدور الذي يتمتع به الفرد في إطار العلاقات الاجتماعية التي تحكم الأفراد في الأسرة، ويمثل الذكر [الأب ـ الأخ ـ الزوج] تقليديًا في ثقافة الأسرة عصب الحياة الرئيس الذي تدور حوله كل العمليات الاجتماعية التي تمسك بخيوط شبكة العلاقات الأسرية؛ لما يتمتع به من قدرة ومكانة اجتماعية واقتصادية تجعل الأفراد الآخرين في الأسرة ينطوون تحت إمرته، يوزع المهام، ويحدد الاختصاصات والأدوار، ويشرف على كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي يكون وحده مسئولًا عنها بحكم ترتيبية السلطة والمكانة التي يحظى بها في هيكل البناء الاجتماعي والأسري.

ويُعدّ الأب في الأسرة الليبية محور كل العمليات الاقتصادية والاجتماعية والقرارات الأسرية، لأنه يمثل جوهر السلطة ووسيلة الضبط الاجتماعي والقانوني والعرفي من قبل كل الأفراد في

(*) جامعة ناصر الأممية ـ طرابلس.

الأسرة، بما يستمده من قيمة اجتماعية واقتصادية، تجعله يحظى باهتمام خاص، ونفوذ واسع، يكسبه هيبة، واحترام من كل أفراد الأسرة. وفيما يلي توضيح دوره ومكانته في علاقته بأفراد أسرته:

1- علاقة الأب بالأبناء في الأسرة

يتمتع الأب في الأسرة الليبية باحترام كبير بين كل الأفراد المقيمين معه في السكن، ويحظى احترامه بهيبة خاصة، ونفوذ واسع، بما يملكه من قوة اقتصادية ومكانة اجتماعية وقانونية؛ تمكّنه من الضغط على أبنائه وزوجته متى شاء إذا ما تم خروجهم عن سلطة القرار الذي يتخذه حيالهم ليعيدهم ثانية إليه. لذلك فإنه يلجأ دائمًا إلى كل الأساليب التي تضمن له الاستمرار في هذا الدور، ويمنع كل من يحاول الالتفاف أو التأثير على هذا الدور، بفرض آرائه وتوجيهاته باستمرار على الزوجة والأبناء ومن في حكمهم، فهو يتدخل في كل الأمور الخاصة والعامة لكل أفراد الأسرة، ويملك سلطة مطلقة في اتخاذ أي قرار يمس الأسرة، أو أحد أفرادها، فلا يتم اتخاذ أي قرار لأبنائه أو أحفاده إلا بإذنه وموافقته، كما يتحكم بعمل ومصير كل فرد فيها. ولهذا فهو يستخدم كل وسائل الإكراه التي تجبر الأبناء على عدم الخروج عن طاعته إذا ما تبين له أن الأبناء يتخذون قراراتهم بأنفسهم دون موافقة منه، وقد يقوم بتهديدهم بالحرمان من ثروته أو طردهم من أملاكه وخروجهم من السكن، كما يمارس ضغطًا اجتماعيًا حينما يرفض الأبناء أو أحدهم الزواج من أحد الأقارب، كأبناء العمومة أو الخؤولة مثلًا، وقد يفرض رأيه بقوة حينما يختلف معه الأبناء في آرائه واتجاهاته، ويمارس عليهم ضغطًا اقتصاديًا كأن يطالبهم باسترداد ديونهم التي منحها لهم، أو يسحب منهم بعض الامتيازات التي قدمها لهم أو لبعضهم، ويمنحها لغيرهم من الأبناء الآخرين ممّن هم في غير طاعته حتى يردهم عن التفكير في اتجاهاتهم أو استقلالية آرائهم التي غالبًا ما يعتقد أنها غير ناضجة ولا تلبي أهدافه وتوقعاته (الأزرق: 2008، ص70).

هكذا يستخدم الأب في علاقته مع أبنائه سلطته الضاغطة اقتصاديًا ليحول بينهم وبين أية قرارات اجتماعية قد لا يشارك فيها، ولا يكون له دورًا أساسيًا في إصدارها أو تنفيذها، وبهذا تتعزز سلطته في الأسرة، ويقوى مركزه فيها، لاسيما وأنه هو المالك الشرعي لكل ثروة

اقتصادية. فالأبناء مهما كانوا لا يملكون اسميًا أو رسميًا أية ثروة خاصة بهم حتى وفاته، ومن بعدهم تنتقل قيادة الأسرة إلى الابن الأكبر (ابن موسى: 1988، ص38). وبهذا يكون الأب قد حافظ على مركزه الاجتماعي وتهيأت له فرص السلطة الأبوية التي تترافق مع المحافظة على الوضع الاقتصادي، لأن كل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به.

وهكذا فإن الأب بصفته رئيسًا للأسرة له حق تمليك أي شيء بحوزته لمن يشاء من أبنائه ذكورًا أو إناثًا، أو يحرمهم منه. وبهذا الشكل من القوة الاقتصادية تحدد مركز الأب في الأسرة، وتجمعت حوله كل خيوط السلطة، فأصبح كل فرد فيها يحرص على قبول أمر الطاعة، ويستجيب لقراراته، لأنها تشكل أسلوبًا ضاغطًا يجب أن يتقبله مهما كان نموذج السلطة ونوعه. وفي هذا الشأن يقول «بارسونز» أن المكانة الاقتصادية التي يحظى بها الفرد في الأسرة هي التي تحدد دوره في البناء الأسري، ومن ثم هيمنته التي يتمتع بها في الأسرة (الخشاب: 2008، ص 214).

ولا تقتصر عوامل القوة والسلطة في علاقة الأب بالأبناء على ما يتوفر له من مصادر اقتصادية وقوى اجتماعية، بل أن تداعيات السلطة التي يستمد منها الأب الطاعة في فرض آرائه وتوجيهاته على أبنائه، تنبع من القيم الثقافية التي تجسدها المبادئ الدينية المتمثلة في تفسير النصوص الدينية التي تلزم الأبناء بطاعة آبائهم في كل مواقف الحياة واتجاهاتها، متى كانت لا تتعارض مع أحكام الشرع وعوامل الدين، بحيث تجعل اتجاهات الأبناء تتسق مع توجهات الآباء وآرائهم، طالما تكون في غير معصية الله. وبهذا فإن مضامين الدين تدعّم سلطة الآباء على أبنائهم، وتدفع بهم لزيادة الضغط على الأبناء في اتجاه عدم مخالفة أوامر الأب ولو كانت في غير صالح الأبناء، ولا تحقق لهم مطالبهم.

وغالبًا ما يفسر الدين لصالح الذكر والأب، ويدعو لاحترام سلطة الكبير في الأسرة، ويحث الصغير على الطاعة وتقبل الأوامر دون مراجعة لتفسير ما أورده فقهاء الشرع أو علماء الدين، ممن كانوا وحدهم الذين يخوضون في تعاليم الدين ويفتون في شرعه، متجاهلين التفسيرات التي لا تتفق مع تصوراتهم وأحكامهم ليتعين لغيرهم القبول بها والمحافظة عليها (الأزرق: 2008، ص58). الأمر الذي يؤدي إلى شيوع ثقافة متدنية بين الأفراد في المجتمع (الطالب:

2003، ص303). بسبب الضوابط المقيدة التي نمت وتوارثت عبر الأجيال في شكل سلوك عام وعادات اجتماعية، تحولت بمرور الزمن إلى أوامر في شكل قواعد قانونية تمارس على الأبناء في الأسرة، وتلزمهم بأحقية وجوب الطاعة، وفرض تعزيز قوة السلطة، وتقوية مركز الأب فيها.

ليس هذا فحسب بل أن التشريعات القانونية استمدت مضامينها من ثقافة المجتمع، وأرثه الديني، واعتبرت الأب وصيًا ومسئولا عن تصرفات أبنائه وسلوكهم حتى بعد خروجهم من دائرة الأسرة، وأبعدت الأم عن تلك المسؤولية في المجتمع، مما دفع ببعض الأبناء لأن يحلوا محل الأب في سلطتهم على أخوتهم حين غيابه أو عجزه لعنصر القوة والمكانة. ولهذا فإن كثيرًا من القوانين والأعراف الاجتماعية تلقى بجزاءاتها على الآباء أو من يحل محلهم حين لا يتحملون مسؤولية رعاية أبنائهم مما يجعل الفرد يجهد في استخدام كل وسائل التسلط والمراقبة على الأبناء في الأسرة. وتتيح تلك القوانين عدم معاقبة الآباء على تصرفاتهم مع الأبناء بحكم المسؤولية القانونية والاجتماعية التي استمدها الأب من شرعية مكانته في الأسرة، مما مكّن له إقصاء الأبناء في مشاركتهم السلطة معه، وأبعدهم عن مركز السلطة والنفوذ في الأسرة. وبذا فقد التزم الأبناء في الأسرة تبعية آبائهم تحت تأثير قيم الطاعة التي أبعدتهم عن التحرر والمشاركة في السلطة وتحمل المسؤولية، ودفعت بهم نحو الاستسلام للقوة تجنبًا لخوض معركة الصراع معه. وبعبارة أخرى يمكن القول: أن الوالدين لا سيما الأب باعتباره محور علاقات السلطة في الأسرة، يشكل مركز السلطة في ذهن الطفل ويصيغها فيه منذ وعيه، وهو بدون شك سيكون له آثارًا واضحة على نفسية الطفل في المدى البعيد، إذ أن الأب الذي يكيف نفسية طفله على تحقيق هدفه القريب لتقبل أمر الطاعة دون نقاش، يكون قد أخفق في تحقيق هدف الابن البعيد الذي يراد منه الاعتماد على النفس، وتحمل المسؤولية الذاتية (الخضراء: 2003، ص162).

وفي هذا السياق يشير (الحوات: 1980) إلى أن الفكرة إلى يكونها الابن من الأب تُبنى على غرار ما يعتقده الوالدان من خطأ أو صواب، ولهذا يجب أن نتوقع أن ما يفعله الأب ينعكس في سلوك ابنه، بل الغالب أن يكون الابن صورة مصغرة للأب.

وتتفق أدبيات التنشئة الأسرية في أن البيت هو الخلية الأولى التي تتشكل فيها قيم وتوجهات وأنماط السلوك الفردي التي تؤثر فيما بعد على أفكار الطفل وتوجهاته وسلوكه العام، الذي

يكتسبه من خلال طرق التربية والتصرفات والمواقف التي يتعرض لها في البيت ضمن إخضاعه لقيم الثقافة التسلطية التي تقتل الشخصية، وتربي روح الإذعان، وأنماط السلوك غير الديمقراطي المتمثل في انعدام روح النقاش والحوار الهادئ، وعدم القدرة على تقبل الرأي المخالف الذي يجده في البيت، من خلال سطوة الأب، وخضوعه لكل الأفراد فيه (المغيربي: 2005، ص98-99).

ويتحدد مركز الأب وقيمته في الأسرة من خلال تعامله مع الأبناء فيها، وبالطريقة التي تكسبه الاحترام والتقدير، ومن ثم فإن السلطة التي يستمدها من علاقته بأفراد الأسرة هي التي تشكل شخصيته، وتحدد نمط السلوك الذي يتجاوب معه الأفراد فيها، فإذا كانت علاقات السلطة معه على قدر من الاحترام فإن تأسيس تلك العلاقات معه تُبنى على مبدأ الاحترام المتبادل الذي يجعل كل منهم يشعر بقيمة السلطة، ويجنح لها في علاقة متوازنة يحسّ الأب بأهميته فيها، ويشعر الابن بعدم ثقلها على نفسه، وإذا كانت غير ذلك فإن علاقات السلطة تتحول إلى تسلط، وتصبح السلطة ثقلًا على من يراد فعلها فيه، وبذلك تتحول اتجاهات الابن نحو السلطة الأبوية إلى الشعور بالظلم والاضطهاد.

وعادة ما تمارس في الأسرة الليبية علاقات تسلطية يكون الأب مصدرها ومحور نشاطها وتفاعلها في الأسرة، فهو غالبًا ما يثير علاقات التسلط بين الأبناء في شكل تراتيبية هرمية، تستمد مرجعيتها من مكانة الأب ودوره في الأسرة، وتخضع فيها لشروط الذكر وعلاقات القوة، فتكون السلطة هرمية يمارسها الذكور على الإناث، والكبار على الصغار، مما ينتج عنها تراتيبية في الاحترام بين الذكور والإناث، وهذا يؤدي إلى تراتيبية في جوهر الإنسان، فيصير الاحترام درجات وتفاوت، يخضع فيها كل منهما لدرجة معينة وفقًا لما حدده الأب وتوقعه منهم، وبذلك ينال الذكور درجة أعلى في المساواة عن الإناث، وتتحول المساواة بين الذكور والإناث في الأسرة إلى درجات تفقد فيها الأنثى والصغير معنى المساواة مع الآخرين، ويصير التمييز في الحقوق والواجبات عادات وقيم، تعطل الإحساس بالكرامة والحرية، وتتأسس شروط القوة وواجبات الضعف بينهما خلافًا لما فطر عليه الناس، وتصبح بالممارسة سلوكًا اعتياديًا يطالب به الذكر الأنثى ويراه واجبًا وحقًا يستلزم إتيانه طوعًا أو كرهًا، وينتقل عبر إنتاجه بالتربية والمحاكاة، والتقليد، إلى أجيال جديدة، مما يجعل إزالتها بحاجة إلى تربية جديدة، قد يصعب فيها التخلص من كل

قديم، ويستهوى على النفس ما هو اعتيادي وقديم، فتصير المساواة منافية لواقع الحقيقة، يصعب القبول بها، وبممارستها بين الأجيال وفي داخلها (قباني: 1997، ص 74).

وعبر هذه الرؤى المتواصلة التي يتم بواسطتها استدخال قيم الثقافة الذكورية وعلاقات السلطة في حياة الأبناء، يتعلم الذكور والإناث أدوارهم في الأسرة، وتتحدد اتجاهاتهم نحو بعضهم، ونحو من يكبرهم سنًا، ويُخبر كل واحد منهم سلوكه وتصرفاته بطريقة يجيدها مع الآخر، ولا يجد مناص من التحول عنها. وهكذا تحدد الثقافة علاقات السلطة وتوجهها عبر سلوك التنشئة الاجتماعية المراد استدخالها في نفوس الأبناء منذ سنوات حياتهم الأولى؛ بحيث تحولهم من مجرد كائنات حية إلى كائنات بشرية بأدوار واضحة، ونماذج من السلوك الاجتماعي المحدد .(صوالحة ـ حوامدة: 1994، ص 55)

إلا أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن علاقات السلطة بين الأفراد في الأسرة يجب أن تقوم على عدم المساواة في تراتيبية السلطة، إذ أن تراتيبية السلطة بين الكبار والصغار تحددها تراتيبية المسؤولية الاجتماعية التي تكون ضرورة من ضروريات المجتمع، وحاجة من حاجاته الأساسية التي تتيح لكل منهما مسؤوليته اتجاه الآخر. فالأب بحكم دوره ومسؤوليته الاجتماعية في الأسرة يناط به تحمل هذا الدور وتقاسمه مع أفراد أسرته، على أن لا يكون ذلك على حساب إنسانية الفرد وحقوقه، بل يجب أن توجه تراتيبية السلطة والمسؤولية على قدر جدارة الفرد وكفاءته دون تمييزًا لجنسه أو سنه من أجل ضمان حقوقه ودفعه نحو تحقيق أهدافه وطموحاته مع أفراد الأسرة وخارجها، حتى لا تكون السلطة هدفًا يحركه الصراع، وإنما هدف السلطة تنمية الحاجات الأساسية، وتحقيق الأهداف، والتوقعات المراد الوصول إليها.

ولقد أكدت العديد من الدراسات الاجتماعية ومن بينها دراسة «ليفين» (1987) أن الوالدين لاسيما الأب الذي له دور السلطة في الأسرة هو المسئول على أنساق القيم التي يكونّها الأبناء في الأسرة والمجتمع (صوالحة ـ حوامدة: 1994، ص 190). لأن الأب أكثر تمثيلًا للمعايير الاجتماعية، وهو أكثر قدرة على القيام بعملية الضبط والربط في الأسرة، علاوة على أن خبراته وتجاربه في الحياة لها تأثير في سلوك الابن وتشكيل شخصيته، فكلما كانت خبرات الطفل معه جيدة، أو سيئة؛ انعكست على واقع سلوكه، وأصبح سلوكه يقاس من خلال جودة، أو سوء هذه الخبرات. (العيسوي: 1974، ص 201).

لا شك أن علاقة السلطة مع الأبناء في الأسرة تحددها علاقات القوة التي تكمن في اتخاذ القرارات والقدرة على التأثير ضمن علاقة التفاعل القائم في الوسط الأسري الذي يتيح للأب شغل هذه الوظيفة من خلال مشروعية السلطة، وهذا ما أكد عليه «قيبر» و«بارسونز» حينما رأيا كل منهما أن القوة تكتسب طابعًا شرعيًا من خلال الوظيفة التي يتحملها الفرد، والمسؤولية التي تقع على عاتقه. (عبد الله: 2003، ص 212). مما ينعكس ذلك على توزع القوة بين الأفراد في الأسرة. فالطفل يميل إلى محاكاة النموذج الذي يرغبه ويؤدي أدواره بنفس الكيفية التي يتطلبها جنسه، وبذلك يكون أكثر تقبلًا للاقتداء بالسلوك الذي يقبله، وأكثر ميلًا لطاعة سلطته (إبراهيم: 1993، ص 56).

وفي هذا الشأن تشير (نجوى نادر) إلى أن وجود الأب في الأسرة يشكل أهمية كبيرة، يتعلم من خلاله الابن الذكر سلوك الرجال، وكيفية التعامل مع الجنس الآخر ضمن معاملة الأم في الأسرة. فالأب المتسلط على الأم ينتج سلوكًا يتعلمه الابن في الأسرة ويمارسه على من هم أضعف منه بهدف السيطرة عليهم وإخضاعهم له، وما ذلك إلا تقمصًا لدور الأب في الأسرة. (نادر: 200، ص ص 41 ـ 118). أما الأنثى فإنها لا تتعلم الدور الجنسي من الأب، حيث أن نموذج سلوك الأب الجنسي لا يمثل بالنسبة لها إلا الخضوع للسلطة، وتقمص دور الأم التي ترى نفسها في حاجة لمن يحميها في الأسرة، وبذلك تتعلم الأنثى من أمها في الأسرة الخضوع والمسايرة للأب. (نادر: 2004، ص 112).

إن علاقة سلطة الآباء بالأبناء في الأسرة الليبية، علاقة ذات وجهين مختلفين؛ تتصف في مراحلها الأولى بالتراخي في ضوابط السلوك في مرحلة الطفولة، ثم تنتقل بعد سن الخامسة إلى مرحلة أكثر تشددًا في ضوابط السلوك، وتزداد قوة الضبط الاجتماعي والسلطة الأبوية في الأسرة بزيادة سن الطفل ونوعه، فكلما تقدم في السن وجد قائمة طويلة من المحرّمات والممنوعات التي تقيدّ سلوكه، وتحدّ من تصرفاته لاسيما مع الجنس الآخر، وممن يكبره سنًا في محيط الأسرة، أو خارجها، حيث يبدو الفصل بين الصغير والكبير مميزًا في محيط الأسرة تأكيدًا لظاهرة الخضوع والتسلط، التي تتطلب من الصغير والأنثى الاستجابة، وعدم الرفض لأوامر وقرارات الذكور لاسيما كبار السن من الآباء.

هذه التراتيبية الهرمية في علاقات السلطة الأسرية بين الكبار والصغار في الأسرة الممتدة الليبية، أوجدت ظروفًا وأحوالًا متعددة، هيّأت الأجيال اللاحقة لجيل الكبار، في المحافظة عليها، والتمسك بها، لاسيما فئة الذكور لأنها تمثل بالنسبة لهم مصدر ضبط وقوة، خاصة حينما توليهم موقع القيادة في الأسرة بعد الآباء.

لا شك أن هذه العلاقة التسلطية التي سادت في فترة زمنية معينة بين أفراد الأسرة الليبية كانت منبعًا لعددٍ من العوامل والظروف التي أسهمت في تكوينها وأوجدت خصوصية مميزة لجيل الكبار، تفاعلت فيها، وأثرت في نمط شخصياتهم، بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أكسبتهم صفاتها وخصائصها، مما كان له بالغ الأثر، في علاقات الأبناء بالآباء في محيط الأسرة والمجتمع. فعلاقات القوة والتشدد نمط غير مستهجن في إطار قيم الثقافة التقليدية التي اعتمدت في إطارها المرجعي على بناء علاقات القوة بين الكبير والصغير، وبين الذكر والأنثى، في ترتيب هرمي منتظم، يستمد تصوراته القائمة من موقع الأفراد ومكانتهم في المجتمع، ويتعزز في الأسرة دور الذكر ومكانته بدرجة تفوق دور ومكانة الأنثى.

لا شك أن هذا النموذج يؤدي إلى إعادة تشكيل علاقات القوة، وتنميط الدور الذي يحظى به الذكر في الأسرة مما يكسبه صفة الاستمرار، وإعادة صياغته في جيل الصغار متى تم المحافظة على النظام الأبوي، الذي يصيغه الرجل وتدعّمه قيم الثقافة الذكورية في المجتمع.

والواقع أن قيم الثقافة التي سادت فترة طويلة من الزمن، قد تعرضت كغيرها لتغيرات كثيرة، أصبحت فيها علاقات السلطة بين الأفراد في الأسرة تتميز بنمط جديد حدّ من سلطة الآباء على أبنائهم، وجعلت العلاقة معهم أكثر تفهمًا وديمقراطية، رغم عدم خلو هذه المسألة من بعض التعقيدات التي تواجه الأبناء في الأسرة، بسبب القيود الاجتماعية التي يفرضها الأب أحيانا على أبنائه وزوجته، ولهذا يلاحظ أحيانا وجود نوع من الصراع، وعدم التعاون بين الآباء والأبناء مصدره قوة التقاليد التي تجعل الأب حريصًا على عدم التفريط في التمسك بخيوط السلطة.

وفي هذا الصدد يشير ((الحوات: 1980)) إلى أن الجو الأسري الذي يسود علاقات الأسرة الليبية بصفة عامة يغلب عليه طابع التوتر والتزمت، والجدية المبالغ فيها، مما ينعكس ذلك على سلوك الأبناء في الأسرة وينتج عنه مظاهر الكبت والصراع النفسي الداخلي، الذي ينتاب

الشاب الليبي، وتظهر نتائجه في سلوكه وفي تصرفاته، لاسيما في الخارج حينما يجد متنفسا لسلوكه متى اختفت صورة الأب عنه.

ويرجع ذلك لحدوث التغيرات التي أصابت الأسرة في بنائها ووظيفتها، ونتج عنها تغير في شكل علاقات السلطة البينية بين الأفراد في الأسرة، دون أن تكون الأسرة متهيئة لقبول التغيرات السريعة وهو ما أشار إليه «الهمالي» بأن التغير المفاجئ والنمو المتطور في ليبيا، لم يعقبه تحديث مماثل في قيم الأفراد وعلاقاتهم، مما كان سلوك الأفراد وعلاقاتهم في الأسرة الليبية خليطًا من القيم والمعايير القديمة والحديثة (الهمالي: 1986، ص 27).

وبالطبع فإن هذا الاتجاه في قيم الأسرة وعلاقات الأفراد فيها، قد أوجد حالة من التناقض في قيم الكبار والصغار، أدى إلى تخلخل القيم وتهميش المعايير وتغيير العادات، وأصبح الحكم على معيار القيم يرتبط بنمط علاقات القوة والسلطة، وبدرجة اتخاذ القرار بين الأفراد في الأسرة.

2- علاقة الأب (الزوج) بالزوجة في الأسرة

إذا كانت علاقات السلطة بين الزوج والزوجة تحددها الصورة النمطية التي يكتسبها الابن أثناء تفاعله في محيطه الأسري من خلال رؤيته لواقع علاقات السلطة الوالدية في الأسرة، فإن ذلك الاتجاه سينحو به إلى تقليد الدور المتوقع منه حينما يكون زوجًا، وهذا بدون شك سيؤثر في سلوك التنشئة الذي تحدده قيم الثقافة وعلاقات السلطة الاجتماعية في الأسرة؛ ولذا فإن المتفحص الجيد لسلوك التنشئة الأسرية في الأسرة الليبية يلاحظ بدقة انتقال أثر الخبرة على السلوك الاجتماعي للأبناء في الأسرة. فواقع علاقات السلطة بين الزوجين في الأسرة الليبية يكشف حقيقة تأثير خبرة الأبناء (ذكورًا وإناثًا) في تصرفاتهم حينما يكونوا أزواجًا لأسر جديدة يتحمل كل منهما مسؤولية رعاية الأبناء وتربيتهم، حيث يركن كل واحد منهم لتقليد دوره ويجتهد في التحمس له، فإذا كان سلوك تنشئة الزوجة الملاحظ من سلوك أمها، أو من لها علاقة مباشرة بتربيتها يتسم بطابع الخضوع والمسايرة، فإن ذلك سيؤثر في سلوكها مع زوجها في الأسرة، ويحدث الشيء نفسه مع الزوج، وإذا كان غير ذلك فإن علاقات السلطة في الأسرة تتأثر بطابع محاكاة السلطة التي يخبرها كل منهما، أو أحدهما ضد الآخر، وبذلك يحدث الصراع على السلطة في الأسرة ويقل حماسه إذا أتسم بالرضوخ من طرف لآخر.

وتفترض نظرية الصورة الوالدية، أو نموذج محاكاة النمط الجنسي أن علاقة الفرد بجنسه في الأسرة، غالبًا ما تكون موجهة نحو ذات الجنس، يستلهم منها سماته وانفعالاته، ومشاعره، وردود أفعاله التي تتطور معه منذ طفولته، لتشكل فيما بعد أعنف الانفعالات وأقواها من خلال الأشخاص الذين يكونون محور دائرته الأسرية (كاتبي: 2004، ص 80). ولذا غالبًا ما يلاحظ في الأسرة الليبية توافق سلوك الأبناء من الجنسين مع أبائهم في نمط الحياة الأسرية بعد الزواج والقيام بتربية أبنائهم على نهج سلوكهم. إن علاقات السلطة التي تستمد أصولها من قيم المجتمع وثقافته تبرر منطق القوة وسيادة الدور الذكوري للزوج في الأسرة، وتحمله مسؤولية رعاية الأبناء، وتنشئتهم على أسس من قواعد السلوك الاجتماعي المقبول، وتفرض في الوقت نفسه على الزوجة الطاعة، والرضوخ لزوجها تحت تعاليم الدين ومبادئه، التي تؤكد قوامة الذكور على الإناث، وتضع لكل منهما شروطًا وواجبات محددة يستلزم إتباعها وعدم الخروج عنها، وفي الغالب فإن التفسيرات الدينية تأتي في شكل قوانين وضوابط اجتماعية وعرفية، مفسرة لها تتسم أحيانًا بالشدة، وفي أحيان أخرى بالتراضي مما يستوجب تعديلها بين فترة وأخرى، قد تشتد فيها صرامة القوانين وقد تضعف في أحيان أخرى، بحسب اجتهادات المفسرين لها، وبمدى تأثرهم بقواعد الدين، وابتعادهم عنه، وهم في الغالب من الذكور الذين يتصدرون تطبيق شرعية الله في الأرض، ويحرصون على نفوذهم فيها. وفي أحوال كثيرة يُسيء فهم القوامة في الأسرة، فيستغل الزوج هذه العلاقة، ويوظفها لصالح نفسه لفرض آرائه، وأوامره على الزوجة، فيقلب الحق إلى باطل، ويحوّل السلطة إلى تسلط. وهكذا تتحول علاقات السلطة بين الزوجين في الأسرة إلى علاقات تسلطية يكبح فيها جماح الأنثى نحو السلطة والمساواة مع الزوج، وترسَّخ فيها عقلية الزوجة المطيعة لسيادة زوجها، المحترمة لذاتها، المصانة لحقوق زوجها وكرامته، والمحافظة على شرفه وامتيازاته، مما يجعلها في أحيان كثيرة تفقد ذاتها، وتعيش من أجله دون أن يهتم الزوج بهذا الاحترام، ويعده واجبًا نحوه فيستغلها في ذاتها إذا ما رأى قصورًا، أو تقصيرًا منها، لأن ذلك بحسب قيم ثقافته شرطًا لوجودها معه وامتيازًا لموقعه في الأسرة، لا يجب أن تنازعه فيه، أو تشاركه في موقع السلطة والمكانة التي ورث ها عبر أجيال طويلة، حافظت على مكانته وهيبته في الأسرة.

وتنطلق مبررات القوة في علاقات السلطة الأسرية التي تحملها قيم الثقافة السائدة في الأسرة

إلى حد بعيد من موقف الرجل ومكانته الاقتصادية في الأسرة باعتباره عائلًا لها، ومطالبًا بتوفير احتياجاتها المعيشية، مما يستلزم خضوع الزوجة له، وتلبية مطالبه، وتحقيق امتيازاته، باعتبارها الطرف الضعيف في معادلة شروط القوة التسلطية التي تربطه بها، لاسيما وأن الزوجة في الأسرة الليبية غالبًا غير مستقلة اقتصاديًا، ومعتمدة على زوجها في عيشها لقاء التزامها بتنفيذ أوامره، وتقديم عواطفها له، فهي بهذا غير قادرة على التأثير فيه، مما يجعلها خاضعة لضغوطه ومستسلمة لرغباته، وإزاء هذا الالتزام المفروض عليها ارتبط مقام الزوج بالدور الإنتاجي المعيل للأسرة، وارتبط مقام الزوجة بالدور الاستهلاكي الذي يستهلك عمل الزوج وإنتاجه، وبذلك منحت الزوجة صفة الوفاء والإخلاص له، ومُنح الزوج صفة الهيمنة والتسلط، وإذا ما أخلت بهذا الالتزام فإن عادات المجتمع وتقاليده الذكورية التي صاغها الزوج تنعتها بأقبح النعوت والوصمات الاجتماعية السلبية (عمر: 1994، ص 189).

فالزوجة في هذه العلاقات التسلطية يُمارس عليها الاضطهاد من الزوج، وهي بدورها تمارس الاضطهاد على أبنائها، وأبناء جنسها في الأسرة تبعًا لسيكولوجية الاضطهاد النفسي في تفسير ديناميات الشخصية التسلطية «لفروم وميرفي» التي تعلن تبعية الطرف الضعيف للآخر القوي في انتحالها لشخصيته، بحيث يختفي التناقض بين الذات والآخر. (كاتبي: 2004، ص 124)

فإسقاط القهر على أبنائها هو محاولة لإعادة التوازن النفسي لها باعتبار أن أبناءها ملكًا لها، ومن حقها أن تنصب نفسها حاكمًا عليهم، وتظهر كل مشاعر التسلط والغبن، لتنقل هذه الإسقاطات مرة أخرى إلى الأبناء، ويعيد إنتاجها فيهم من جديد بسبب القهر الذي تعانيه من الزوج بامتلاكها أبناءه الذين هم أبناؤها.

ويبدو التضخم النرجسي واضحًا في حياة الزوجة الليبية من خلال استعراضها لجمالها وزينتها في المناسبات الاجتماعية، وفي الأعراس، حيث تتحول الزوجة إلى عارضة أزياء تلبس الذهب والحرير، وتتصدر الأماكن المخصصة لإقامة الحفلات والجميع يتفرج عليها وعلى ما تعرضه من ثروة متباهية بجمالها ولباسها، وفي هذا تزييف لكيانها وعواطفها الحقيقية لتتحول إلى آلة استعراض تضخم بها نفسها في غير إدراك لواقعها المقهور (المغزازي:2004، ص 638).

وفي الوقت الذي يعتقد فيه الزوج أنه مسيطر على الزوجة تحاول فيه الزوجة أن تكون

مسيطرة عليه، فسيطرته الدائمة وقهره لها توهمه بأنه يستطيع بقوته فعل كل شيء، ولكن في واقع الأمر؛ فإن الصراع بينهما مستمرٌ وتبحث فيه الزوجة عن فرصة تتحين فيها ضعفه لتنتقم منه وتستخدم سلاحها الخفي لتضعه في موضع ضعفه، ولذلك تجد متعه خاصة في استعمال هذا السلاح وتتحول إلى محاكم قاسٍ تنعته بأقبح الوصمات، وتشعره بنشوة الانتصار، بسبب قهره لها، وسيطرته عليها. (حجازي: 1980، ص 235).

والزوجة بهذا الوضع تكتسب قيمتها واحترامها من خلال سيطرة الزوج عليها ومن خلال معاملته لها، فإذا احترمها زوجها احترمها كل الناس، وإذا أهانها انعكس ذلك على أسلوب معاملة المجتمع لها، والزوج في علاقته التسلطية بها يظهر البرود، واللامبالاة، والاستخفاف بآرائها وعدم الاستماع إليها، وعليها أن تخدمه وتحترمه وتطيعه في كل شيء دون تململ، وتستجيب لأوامره، ولا ترد الإهانة عليه، وأن تقبل كل سلوكه دون اعتراض أو مناقشة. وفي النهاية هو الذي يراقب سلوكها، وتصرفاتها العامة، والخاصة دون أن يقبل منها تقييمًا لسلوكه. (السناد: 1995، ص 259 ـ 261).

إن هذه العلاقات غير المتكافئة بين الزوجين في الأسرة، تشكل أرضيه خصبة لعلاقات غير متكافئة، تتمتع الزوجة فيها بتبعية اقتصادية واجتماعية، ليس بسبب ضعفها الجسمي، بل بسبب وضعها الاجتماعي المتدني الذي تفرضه علاقات القوة والسلطة في المجتمع التقليدي الذي يركن إلى القوة، ويعتبرها مصدر السلطة والهيمنة على الصغير والأنثى. وإذا كانت الزوجة في الأسرة الريفية تتمتع بحرية أكبر، كما أشار إليها بعض علماء الاجتماع والانثربولوجيا لمشاركتها الزوج أعمال الزراعة، والأنشطة الاقتصادية الأخرى، فإن الواقع في الأسرة الليبية قد لا يمنح الزوجة تلك المساحة من الحرية، وحتى إن منحت الزوجة حرية أوسع، فهو ليس بسبب تغير وضعها الاجتماعي، ولكن بسبب مشاركتها في الإنتاج، ومساهمتها مع الزوج فيه، وهو في أغلب الأحيان نشاط مفروض عليها لا تستطيع أن ترفض طلب زوجها، وليس لها خيار في الرفض، مادامت قادرة عليه، وفي هذه الحالة فإن تعاطف الزوج معها يهيئ لها فرصة تمتعها بقدر أكبر من الحرية المؤقتة، ويمنحها درجة معقولة من المساواة معه ولكن هذه الحرية مرتبطة بانتهاء موسم العمل الزراعي، فبمجرد الانتهاء منه تعود علاقات السلطة كما كانت عليها قبل ذلك العمل.

إن علاقات السلطة بين الزوج والزوجة في الأسرة الليبية ذات تأثير عميق في نفس أفراد الأسرة، لا تقبل المساواة من طرف الزوج، فهي علاقة تحكمها قواعد معينة، وظروف اجتماعية واقتصادية، مستمدة من قيم المجتمع، ومرتبطة به تكونت عبر فترة طويلة من الزمن، وتم استدخالها في نفوس كل أفراد الأسرة، في الذكر والأنثى، وفي الكبير والصغير في شكل تراتيبية هرمية جعلت كل الأفراد يخضعون لها ويعملون على استمرارها في نسق منظم يمنح كل فرد مكانته ودوره الاجتماعي في الأسرة، ويشعره أن ذلك أمر طبيعي يستلزم طاعته، فهو تعبير عن قيم الثقافة الاجتماعية التي تربط أفراد الأسرة، وتجعل التماسك بينهم واقعًا ملموسًا.

المراجع

[1]. إبراهيم، زينب محمود (1993): صورة السلطة الوالدية لدى المراهقين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس.

[2]. ابن موسى، تيسير(1988):المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني الثاني الدار العربية للكتاب، الجماهيرية.

[3]. الأزرق، مصطفى صالح (2008): «أساليب التنشئة في الأسرة الليبية وعلاقتها بنماذج السلطة الأبوية» رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

[4]. الحوات، على (1980): دراسة عن الشباب الليبي وبعض مشكلاته الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس، الجماهيرية.

[5]. الخشاب، سامية مصطفى (2008) النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة الدار الدولية للاستثمارات، القاهرة، مصر.

[6]. الخضراء،عبد العزيز (2003): مسؤولية الآباء في تنشئة الأبناء، دار النمر للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا.

[7]. السناد، جلال عربون (1995): «تطورالسلطة الأبوية في الأسرة العربية» رسالة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة دمشق، سوريا.

[8]. الطالب، أمال محمد (2006):الحياة الأسرية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1855–1911) منشورات مركزجهاد الليبيين للدراسات التاريخية، عدد (62) الجماهيرية.